محضر الجلسة 383

التاريخ: الخميس 7 ذي الحجة 1424 (2004/01/29)
الرئاسة: السيد المصطفى عكاشة، رئيس مجلس المستشارين.
التوقيت: 25 دقيقة ابتداء من الساعة الثامنة وعشر دقائق ليلا.
جدول الأعمال:
- خطاب الرئيس بمناسبة ختم الدورة الخريفية.
- برقية ولاء وإخلاص مرفوعة إلى جلالة الملك محمد السادس نصره الله.

السيد المصطفى عكاشة، رئيس مجلس المستشارين:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على سيد المرسلين
نفتتح هذه الجلسة بحول الله وقوته المخصصة لاختتام دورة أكتوبر.
السيد الوزير الأول،
السيدة والسادة الوزراء،
حضرات السيدة والسادة المستشارين المحترمين،
أيها الحضور الكريم،

لقد صادف انعقاد دورتنا التشريعية هاته التي نختتم أعمالها اليوم مرور بلادنا بظروف سياسية واقتصادية واجتماعية ذات دلالات فيما نجتازه وطنيا من تغيير موسوم بالاتزان والفاعلية في مواجهة مختلف التحديات الراهنة.

وفي السياق ذاته، يمكن التأكيد على أن المسلسل الديمقراطي الذي اكتملت حلقاته إلى حين شهر أكتوبر الماضي على مختلف المستويات، سرعان ما دبت روح الطفرة والتجديد في أوصاله، ليقدم الصورة المثلى لما يجب أن تكون عليه الممارسة الديمقراطية الحقة.

وقد أصبحت الخصوصيات التي تميز مجلسنا الموقر من حيث مكوناته ومجالات انشغالاته اليومية، عنصرا حتميا ومؤثرا للغاية في تفعيل التعددية بروافدها السياسية والثقافية والاجتماعية والمهنية والحرفية، وهو ما يضفي على عمل المجلس زخما من الحيوية والتحرك المستمر، وذلك باعتبار التعددية إحدى المقومات العضوية الضرورية لقيام كل ديمقراطية حقيقية.

ونذكر هنا التوجيهات السديدة التي جاد بها علينا جلالة الملك محمد السادس نصره الله عند افتتاحه لهذه الدورة يوم الجمعة 10 أكتوبر الماضي، عندما استهل جلالته خطابه السامي بقوله: "لقد أكدنا مرارا ألا ديمقراطية بدون ديمقراطيين، وأن الديمقراطية طريق شاق وطويل.." إلى أن قال جلالته: "ولا يمكن تحصينها - أي الديمقراطية - إلا بترسيخ ثقافة المواطنة المنوط بالأحزاب السياسية وهيئات المجتمع المدني وبتحسين الأحوال المعيشية للمواطن، حتى يلمسها في واقعه اليومي". انتهى كلام جلالة الملك.

أجل إن النهج السليم للديمقراطية يقتضي احترام التعددية والإصغاء للرأي الآخر بسعة صدر، والبحث المضني عن الحلول الناجعة للمشاكل المستعصية بمعيار تغليب المصالح الوطنية العليا، وبالنسبة للأولويات التي يجب اعتمادها في مسارنا الديمقراطي، فهي تلك التي أعلن عنها جلالة الملك والمتمثلة في السكن اللائق والاستثمار المنشود والتشغيل المنتج والتعليم النافع وتوفير العيش الكريم، تلك الأولويات التي قال عنها جلالته: "هي محفزات المواطنين، الذين يجب إشراكهم الفعلي والمتواصل في تحقيق المشاريع التنموية المستجيبة لانشغالاتهم الحقيقية، وتلكم سبيلكم لإعادة الاعتبار للديمقراطية المحلية بما هي تواصل دائم مع المواطنين، وليست مجرد لحظة انتخابية موسمية " انتهى كلام جلالته.

وتبعا لهذا، فمجلسنا تقع عليه مسؤولية تجسيد ديمقراطية القرب والمشاركة، لكونه اللسان المعبر عن التنمية ببعديها الجهوي والمحلي من خلال أعضائه الممثلين لآليات هذه التنمية، ولا أدل على ذلك من الصفة التي أضفاها العاهل الكريم على الجماعات المحلية بوصفها القاعدة الصلبة لمجلس المستشارين، إضافة للفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين الذين يعتبر المجلس جسرا ينتقلون عبره إلى المشاركة في إبداء الرأي وصياغة القرار.

السيد الوزير الأول،
حضرات السادة،

إن المراحل التي يخطوها المغرب بهدف تحقيق دولة الحق والقانون وسيادة المؤسسات الدستورية وصون حقوق الإنسان كما هي متعارف عليها عالميا، جعلت منه بلدا طموحا لتأهيل اقتصاده حتى يكون قادرا في المستقبل المنظور على الدخول في التنافسية الدولية وولوج دائرة مناطق التبادل الحر، متسلحا بالقوة والمناعة الكافية، وبالرفع من مستوى الأداء الاقتصادي وتوفير كافة الشروط التي يتطلبها هذا الرهان الذي يعتبر صعبا لا مستحيلا، وفي هذا الإطار يتجلى الربط الموضوعي بين ماهو سياسي وهيكلي وما هو اقتصادي بواجهتيه الداخلية والخارجية.

ومن جانب مواز، أمكن للمغرب بفضل مبادرات جلالة الملك رعاه الله أن يبرز في مواقع مشهودة في الساحة الدولية، فمن مشاركة جلالته في قمة رؤساء دول غرب الحوض المتوسطي التي احتضنتها تونس إلى زيارته الميمونة إلى كل من جمهورية مصر العربية ودولة الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية.

وقد أعطى جلالته من خلال مباحثاته مع قادة هذه الأقطار العربية الشقيقة دفعة قوية للتضامن العربي القائم على التعاون المشترك والاحترام المتبادل، إضافة إلى الدفاع عن الحقوق العربية المهدورة في فلسطين والعراق، إذ لازال الشعب الفلسطيني يناضل من أجل إقامة دولته المستقلة بعاصمتها القدس الشريف، في حين يتطلع الشعب العراقي إلى استعادة حقوقه المشروعة في السيادة ووحدة ترابه الوطني، كما أثبتت المبادرات الملكية السامية إيمان جلالته العميق بضرورة إحلال المصالحة والتنسيق والالتحام فيما بين الأشقاء العرب، بدل التنافر والتباعد وتصعيد حدة الاختلاف التي أدت إلى الإخلال بوحدة الصف العربي.

السيد الوزير الأول،

حضرات السادة،

علاقة بجهدنا الموصول بالنشاط التشريعي، كانت الدورة المنتهية اليوم قد شرعت في أعمالها باستكمال انتخاب الهياكل وإقامة الآليات، وقد تلا ذلك مناقشة مشروع القانون المالي برسم سنة 2004، الذي استقطب اهتمام فعاليات المجلس مرورا باجتماعات اللجان الدائمة ووصولا إلى الجلسات العامة، حيث تم التصويت على المشروع، وكذا على مجموعة مشاريع النصوص المرتبطة به، وكذا بتقنين وتنظيم ما يتعلق ببورصة القيم من أجل ضمان تشجيع الاكتتاب فيها، وجعلها أداة لتنشيط السوق المالية وخلق حركية إيجابية بين الأوساط الاستثمارية .

وقد بت المجلس في مشاريع قوانين أخرى، منها ما تعلق بالصيد البحري، وتأمين الصادرات، والمراكز الاستشفائية، وإحداث صندوق تمويل الطرق، ونظام المعاشات المدنية، ومدونة التأمينات، وتمديد مدة انتداب أعضاء مجلس إدارة الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، وتمت دراسة مشروعين يتعلق أحدهما بتصفية ميزانية السنة المالية 1996-1997، والآخر بتصفية ميزانية السنة المالية 1997-1998.

وبخصوص مشروع مدونة الأسرة، فكلنا نعلم مدى الأهمية الكبرى التي خص بها العاهل الكريم هذا المشروع عندما بادر بطرحه، قبل إحالته على أنظار أعضاء البرلمان بمجلسيه، فمن تكوين لجنة استشارية متعددة المشارب والاختصاصات تتولى مراجعة كل جوانب مدونة الأحوال الشخصية، إلى تزويد اللجنة أثناء تدارسها للموضوع بالتوجيهات المولوية النيرة التي أضاءت لها السبيل لتنجز عملها وفق الغاية المرغوبة.

وقد حدد جلالته الإصلاحات الجوهرية التي تضمنتها المدونة الجديدة، وهي كالتالي:

تبني صياغة حديثة بدل المفاهيم التي تمس بكرامة وإنسانية المرأة. وجعل مسؤولية الأسرة تحت رعاية الزوجين. وذلك باعتبار "النساء شقائق الرجال في الأحكام".

جعل الولاية حقا للمرأة الرشيدة، تمارسه حسب اختيارها ومصلحتها، وللمرأة بمحض إرادتها أن تفوض ذلك لأبيها أو لأحد أقاربها.

مساواة المرأة بالرجل بالنسبة لسن الزواج، بتوحيده في ثمان عشرة سنة، عملا ببعض أحكام المذهب المالكي، مع تخويل القاضي إمكانية تخفيضه في الحالات المبررة، وكذلك مساواة البنت والولد المحضونين في بلوغ سن الخامسة عشرة لاختيار الحاضن.

فيما يخص التعدد، فقد روعي في شأنه الالتزام بمقاصد الإسلام السمحة في الحرص على العدل، و بالترخيص بزواج الرجل بامرأة ثانية، لضرورات قاهرة وضوابط صارمة، وبإذن من القاضي، بدل اللجوء للتعدد الفعلي غير الشرعي، في حالة منع التعدد بصفة قطعية، وقد حددت المدونة الحالات والشروط الشرعية التي يجوز فيها التعدد.

تجسيد الإرادة الملكية، في العناية بأحوال المواطنين المقيمين بالخارج، لرفع أشكال المعاناة عنهم، عند إبرام عقد زواجهم، وذلك بتبسيط مسطرته، من خلال الاكتفاء بتسجيل العقد بحضور شاهدين مسلمين بشكل مقبول لدى موطن الإقامة، وتوثيق الزواج بالمصالح القنصلية أو القضائية المغربية.

جعل الطلاق حلا لميثاق الزوجية يمارس من قبل الزوج والزوجة، كل حسب شروطه الشرعية وبمراقبة القضاء. وذلك بتقييد الممارسة التعسفية للرجل في الطلاق بضوابط، وبتعزيز آليات التوفيق والوساطة،

بتدخل الأسرة والقاضي. وإذا حدث الطلاق فإن المبالغ المستحقة للزوجة والأطفال تدفع قبلا.

توسيع حق المرأة في طلب التطليق، لإخلال الزوج بشرط من شروط عقد الزواج، أو للإضرار بالزوجة مثل عدم الإنفاق أو الهجر أو العنف، وغيرها من مظاهر الضرر.

الحفاظ على حقوق الطفل بإدراج مقتضيات الاتفاقيات الدولية، التي صادق عليها المغرب. وضمان مصلحة الطفل في الحضانة من خلال تخويلها للأم ثم للأب ثم لأم الأم. فإن تعذر ذلك، فإن للقاضي أن يقرر إسناد الحضانة لأحد الأقارب الأكثر أهلية. كما تم جعل توفير سكن لائق للمحضون واجبا مستقلا عن بقية عناصر النفقة، والإسراع بالبت في القضايا المتعلقة بالنفقة في أجل أقصاه شهر واحد.

حماية حق الطفل في النسب، في حالة عدم توثيق عقد الزوجية، واعتماد مدة زمنية من خمس سنوات لحل القضايا المتعلقة بإثبات البنوة.

تخويل الحفيدة والحفيد من جهة الأم، على غرار أبناء الابن، حقهم في حصتهم من تركة جدهم، عملا بالاجتهاد والعدل في الوصية الواجبة.

أما فيما يخص مسألة تدبير الأموال المكتسبة، من لدن الزوجين، خلال فترة الزواج: فمع الاحتفاظ بقاعدة استقلالية الذمة المالية لكل منهما، تم إقرار مبدأ جواز الاتفاق بين الزوجين، في وثيقة مستقلة عن عقد الزواج، على وضع إطار لتدبير واستثمار أموالها المكتسبة، خلال فترة الزواج، وفي حالة عدم الاتفاق، يتم اللجوء إلى القواعد العامة للإثبات بتقدير القاضي لمساهمة كلا الزوجين في تنمية أموال الأسرة.

وبالمناسبة، فقد عرف مشروع المدونة نقاشا واسعا وحوارا غنيا شاركت فيه كل فعاليات المجلس، التي ارتأى أغلبها تقديم عدد من التعديلات والاقتراحات التي قادت في النهاية إلى التأكيد على إيجاد الوسائل البشرية والمادية لتنفيذ مقتضيات المدونة في أحسن الظروف.

وقد شمل النقاش والحوار أيضا كلا من مشروع القانون المتعلق بالتنظيم القضائي للمملكة الذي نص على إيجاد أقسام لقضاء الأسرة، داخل المحاكم الابتدائية، وحدد المهام الموكولة إلى هذه الأقسام، ومشروع القانون المتعلق بتغيير قانون المسطرة المدنية الذي نص على عدد من التدابير الإجرائية التي يقتضيها تنفيذ مدونة الأسرة.

وتدارس المجلس أيضا مشروع قانون يتعلق بالضمان الاجتماعي، حمل جملة من المستجدات التي من شأن تبنيها تحسين الخدمات التي تستفيد منها شرائح عريضة من المنخرطين في الصندوق المختص.

وفي ضوء ذلك، وبالنسبة للحصيلة الرقمية، فقد تمكن مجلسنا الموقر من المناقشة والتصويت على 23 مشروع قانون، 13 منها كان قد أحيل علينا من مجلس النواب بعد مناقشته والتصويت عليه من قبله.

وفيما يهم الأسئلة الشفهية التي تمت الإجابة عنها من طرف الحكومة، فعددها 166 سؤالا، منها 59 سؤال آني و107 من الأسئلة العادية، في حين أن عدد الأسئلة الكتابية المجاب عنها بلغ 13 سؤالا.

السيد الوزير الأول،

حضرات السادة،

لقد شكلت الدبلوماسية البرلمانية إحدى أولوياتنا في العمل، مهتدين في ذلك بما دعا إليه جلالة العاهل الكريم من ضرورة تفعيلها والارتقاء بها، حيث قال حفظه الله:

"ومهما كانت أهمية القضايا المعروضة عليكم، فإن القضية الوطنية المقدسة للوحدة الترابية للمملكة، تظل في صدارة ما يتعين أن نعبئ أنفسنا جميعا له، داعين إياكم إلى تفعيل الدبلوماسية البرلمانية، في الدفاع عنها، في كل المحافل والمناسبات، بكل إقدام وفعالية".

وفي هذا الصدد، لم يفتأ مجلسنا الموقر يسعى إلى توثيق علاقاته وتنويع اتصالاته جهويا وقاريا ودوليا، حيث شارك بوفود عنه في عدد من التظاهرات البرلمانية الدولية، كان من بينها:

اجتماع مكتب مجلس الشورى لاتحاد المغرب العربي المنعقد بالجزائر العاصمة.

المؤتمر الثاني للفكر العربي، وقد نظم ببيروت.

المؤتمر الإقليمي حول دعم الديمقراطية وحقوق الإنسان ودور المحكمة الجزائية الدولية، الذي احتضنته صنعاء.

جلسة عمل مع وفد البرلمانيات السويديات الذي زار بلادنا.

اجتماعات لجان العمل المنبثقة من اتحاد المغرب العربي التي انعقدت بعواصم الدول الأعضاء بالاتحاد.

المنتدى الاجتماعي البرلماني العالمي، الذي نظم بالهند.

كما استقبل المجلس عددا من رؤساء البرلمانات والوزراء والسفراء من مختلف الدول الشقيقة والصديقة، ومن بين هؤلاء السيد رئيس مجلس الشيوخ

بجمهورية الشيلي والسيد رئيس مجلس النواب بجمهورية الأروغواي.

وكانت قضيتنا الوطنية الأولى محور المحادثات التي أجريناها في مختلف المحافل الدولية، مواكبة منا للتطورات التي تشهدها هذه القضية، وشعورا بالواجب الوطني الذي يفرض علينا بذل كل جهودنا من أجلها، حفاظا على حريتنا وكرامتنا ووحدتنا، والتزاما بقسم المسيرة، وأملنا الدائم في أن نصل إلى الحل السلمي والمتفاوض عليه مع جيراننا الجزائريين، شريطة أن يحترم هذا الحل المبتغى سيادة بلادنا ووحدة ترابها.

ويتضح من حصيلة هذه الدورة، أن الهدف المرسوم من بدايتها حتى نهايتها كان هو النظر برؤية جديدة إلى الارتقاء بنشاط المجلس ليصب في المصالح العليا للبلاد، انطلاقا من كون الديمقراطية أداة للتوافق المبني على الإقناع والاقتناع والالتزام بما هو متفق عليه من قبل سائر الفرقاء، وقد أدى ذلك إلى التصويت على جل مشاريع النصوص المطروحة علينا بالإجماع.

وأجدد بهذه المناسبة، الشكر والامتنان إلى السيد الوزير الأول والسادة أعضاء الحكومة وبخاصة السيد الوزير المكلف بالعلاقة مع البرلمان على حسن تعاونهم وبالغ استعدادهم طيلة الدورة، وكذا إلى السادة أعضاء المكتب ورؤساء الفرق ورؤساء اللجان وكل السادة أعضاء المجلس على ما بذلوه من تضحيات، وما اتخذوه من مبادرات، وما ساهموا به في الوصول بعملنا إلى مبتغاه المنشود.

وخاتمة المسك، أن نتوجه بالتقدير لكل موظفي المجلس ووسائل الإعلام الوطنية وحتى الدولية على ما قاموا به، كل في إطاره، من أجل تجسيد جهودنا جميعا على بساط الواقع وإيصالها إلى الرأي العام في الصورة المطلوبة، وهي جهود تمدنا بدفق من المعنوية العالية وترضي ضميرنا بما أديناه من عطاء في إطار الرسالة الموكولة إلينا.

وعلينا أن نستمد العبرة من الآية الكريمة: "وقل رب أدخلني مدخل صدق وأخرجني مخرج صدق واجعل لي من لدنك سلطانا نصيرا". صدق الله العظيم.

وكل أملنا أن نكون قد عملنا بجد وإخلاص من أجل المسيرة الناهضة التي تنهجها بلادنا في ظل القيادة الحكيمة لجلالة الملك محمد السادس حفظه الله، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

وقبل رفع الجلسة أعطي الكلمة للسيد الأمين لتلاوة البرقية الموجهة من طرف المجلس بهذه المناسبة إلى جلالة الملك محمد السادس نصره الله.

المستشار السيد أحمد أخميس، أمين المجلس:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير الأول المحترم،

السادة الوزراء،

السيدة والسادة المستشارون،

بسم الله الرحمن الرحيم

برقية مرفوعة إلى الجناب الشريف أعزه الله

إلى حضرة أمير المؤمنين وحامي الوطن الحصين صاحب الجلالة الملك سيدي محمد السادس

أمدكم الله بالفوز المبين والعون المكين

وبعد، يتشرف خديمكم الوفي رئيس مجلس المستشارين أصالة عن نفسه، ونيابة عن كافة السادة أعضاء المجلس بان يرفع إلى السدة العالية بالله والمحفوفة بتوفيقه ورضاه، آيات الولاء والإخلاص بمناسبة اختتام الدورة البرلمانية الخريفية لسنة 2003، وهي مناسبة يزيد في الفرح والابتهاج بحصيلتها الإيجابية ونتائجها السارة، اقترانها بتباشير عيد الأضحى المبارك، جعل الله حلوله عليكم وعلى أسرتيكم الصغيرة والكبيرة يا مولاي ميمونا بالخير والبركات، وعلى امتنا الإسلامية والعربية بما تسعى على تحقيقه من المكاسب والمنجزات، حتى يتوحد صفها ويتقوى جانبها ويشتد عودها، وهي تواجه التحديات.

مولاي صاحب الجلالة

لقد تكللت الدورة التي نسدل الستار عنها اليوم بالنجاح المأمول من تناول القضايا المعروضة عليها بالنقاش الواسع والحوار المسؤول، وما كان ذلك ليتم على النحو المطلوب لولا استرشاد كافة مكونات المجلس بروح التوجيهات السديدة التي ما فتئتم تنيرون بها السبيل وتعبدون النهج دعما للقيم الديمقراطية التي أنتم رائدها ولمسيرة الوحدة والبناء والتنمية التي أنتم قائدها.

ولعل من يمن طالع هذه الدورة، أن تكون مدونة الأسرة قد رأت فيها النور، بعد أن تم طرحها في بدايتها مشروعا شاملا ومتكاملا ومستوفيا للإصلاحات الجوهرية التي أعلنتم عنها في خطابكم التاريخي السامي الذي افتتحتم به الدورة ذاتها، هذه الإصلاحات التي كرست حرص جلالتكم على كرامة الأسرة

المغربية والحفاظ على تماسكها ودورها الفاعل في بناء المجتمع، وبذل الجهد الحثيث من أجل تنميته والارتقاء به، فضلا عن رعاية حقوق المرأة والطفل وصون شخصية الرجل.

وإن أعضاء مجلس المستشارين ليؤكدون لجلالتكم التزامهم بالخط القويم الذي تسلكونه في اتجاه الدفاع المتواصل عن الوحدة الترابية المقدسة للمملكة، ويعلنون تجندهم الدائم واستعدادهم اليقظ وراء جلالتكم لمجابهة مؤامرات الخصوم وصنائعهم الذين لن يفلحوا قط في المس بوحدة الإجماع الوطني الذي تقودونه ببالغ الحكمة والشموخ والاقتدار.

ولن يدخر أعضاء المجلس جهدا في توظيف العلاقات التي تربطهم بمختلف المحافل الدولية لخدمة القضية الوطنية والكشف عن حقائقها وتوضيح مكامنها، إيمانا منهم بما تعقدون على الدبلوماسية البرلمانية من أمل وطيد، وأنتم تلحون على تفعيلها، وتدعون إلى جعلها أداة لإعلاء راية الوطن والذود عن حماه.

أبقاكم الله يا مولاي حصنا منيعا لشعبكم الوفي، وأطال في عمركم، وحقق لكم ما تتطلعون إليه من تقدم ورخاء وازدهار لبلدكم، وأقر عينكم بولي عهدكم صاحب السمو الملكي الأمير مولاي الحسن، وشد أزركم بشقيقكم صاحب السمو الملكي الأمير مولاي رشيد، وسائر أفراد أسرتكم الكريمة، إنه سميع مجيب لخير عباده، والسلام التام على المقام العالي بالله ورحمته تعالى وبركاته.

الرباط، يوم الخميس 7 ذي الحجة 2004 هجرية، الموافق 29 يناير 2004.

خديم الأعتاب الشريفة: مصطفى عكاشة.

(تصفيقات)

السيد الرئيس:

أشكر السيد الوزير الأول والسيدتين الوزيرتين والسادة الوزراء على حضورهم. كما أشكر السادة المستشارين على صبرهم هذه الليلة وأعلن عن اختتام الدورة الخريفية، وعيدكم مبارك سعيد. رفعة الجلسة.

صوالحي بوزكري
الخليفة الثالث
لرئيس مجلس المستشارين